

الكويت 16 يونيو 2021

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني للعملة الأجنبية لبنك الخليج على المدى الطويل وعلى المدى القصير في المرتبة "A+" والمرتبة "A1" على التوالي من قبل وكالة كابيتال انتليجنس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



أنطوان ضاهر  
الرئيس التنفيذي

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	16 يونيو 2021
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+"</li> <li>- تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1"</li> <li>- التصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته "a-"</li> <li>- تصنيف القوة المالية الأساسية: "a-"</li> <li>- تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: "مرتفع"</li> </ul>
مدلولات التصنيف	<p><b>عوامل دعم التصنيف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● احتمال كبير في الحصول على دعم استثنائي من حكومة دولة الكويت</li> <li>● خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصة جيدة في السوق.</li> <li>● سلامة مؤشرات جودة الأصول وقوة نسب كفاية رأس المال وارتفاع النسبة في الشريحة الأولى</li> <li>● وضع جيد للسيولة المدعومة بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ومن الأصول السائلة</li> <li>● ربحية تشغيلية جيدة</li> </ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير في المرتبة "A+" و المرتبة "A1" على التوالي</li> <li>- تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة"</li> <li>- لا يوجد تأثير مالي على البنك</li> </ul>

<p>النظرة المستقبلية المرتبطة بتصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: مستقرة</p> <p>النظرة المستقبلية المرتبطة بالتصنيف الائتماني القائم بذاته: مستقرة</p>	<p>النظرة المستقبلية</p>
<p>قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-". أما النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك فهي "مستقرة".</p> <p>ولا يزال بنك الخليج محافظاً في تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل على درجتين أعلى من التصنيف القائم بذاته والذي يعكس الاحتمال الكبير بحصول البنك على دعم استثنائي من دولة الكويت (التصنيف الائتماني السيادي للدولة التي أسندته لها الوكالة في المرتبة : (AA-/A1+) نظرة مستقبلية سلبية)، إذا احتاج الأمر لكونه من البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. هذا بالإضافة إلى السجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء في الكويت وقدرة الحكومة المالية القوية على توفير الدعم.</p> <p>وتتمثل قوة بنك الخليج بشكل أساسي في تواجده الراسخ وخاصة في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد على الرغم من كونه لاعباً رئيسياً على الصعيد المحلي في قطاع الشركات من خلال علاقاته الجيدة مع كبار التجار المحليين، كما لا يزال البنك محافظاً على حصة سوقية جيدة من القروض والودائع. وقد قام البنك بتأجيل سداد القروض لمدة 6 أشهر لجميع العملاء الأفراد من البنوك الكويتية وذلك استجابة لجائحة كورونا وتماشياً مع توجيهات إتحاد مصارف الكويت لعام 2020. وقد أدى ذلك بدوره إلى خسارة كبيرة نوعاً ما في التدفقات النقدية التعاقدية وتحميلها على الأرباح المحتجزة في عام 2020. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال بنك الخليج يتمتع بمؤشرات جيدة في جودة الأصول الناتجة عن القروض في العام 2020. وفي الربع الأول من عام 2021 شهد البنك ارتفاعاً ملحوظاً في قروض المرحلة الثالثة ولكن النسبة ظلت منخفضة جداً مع وجود تغطية قوية للخسائر ضاهت البنوك الأخرى، كما انخفضت</p>	<p>ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التفصيلي</p>

قروض المرحلة الثانية ممثلة نسبة معتدلة من إجمالي القروض في نهاية الربع الأول من العام 2021.

ومن نقاط القوة الرئيسية الأخرى لبنك الخليج وجود قاعدة راسخة من ودائع العملاء تشمل ودائع مؤسسات مالية غير مصرفية. وقد تم تعويض انخفاض ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية في الفترات الأخيرة من خلال زيادة ودائع العملاء من الشركات والأفراد. ومع ذلك، فقد تعرضت نسب السيولة القائمة على القروض للإنكماش في كل من عام 2020 والربع الأول من عام 2021 على الرغم من أنها لا تزال عند مستويات جيدة إلى حد ما. ويعتبر التحسن في ودائع العملاء الذي ساهم بشكل كبير في خفض تكلفة الأموال في العام الماضي والاسترداد المبكر الناجح لسندات الدين المساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال المتوافقة مع معايير بازل 3 في نهاية مايو 2021 من التطورات الإيجابية. فقد تم في نفس الوقت تقريباً استبدال تلك السندات بإصدار جديد أصغر حجماً. وهكذا تظل مخاطر الإنكشاف على قروض الشركات والمؤسسات ومخاطر إعادة التمويل معتدلة. كما حافظ البنك على مصدات سيولة جيدة مدعومة بمستوى عال من الأصول السائلة بالإضافة إلى حفظه على نسبي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي في نهاية العام 2020 والربع الأول من عام 2021.

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة للعملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف الائتماني القائم بذاته توقعات الوكالة بأن التصنيفات ستظل دون تغيير على مدار الاثني عشر شهراً القادمة وتأخذ في الاعتبار احتمالية استمرار المشاكل المرتبطة بجائحة كورونا في الكويت لمعظم العام الحالي.